

Distr.
GENERAL

A/54/135
E/1999/88
18 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٣ (هـ) من جدول
الأعمال المؤقت**
المسائل الاقتصادية والبيئية:
البيئة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠١ من القائمة الأولية*
البيئة والتنمية المستدامة

التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو

تقرير الأمين العام

موجز هذا التقرير مقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ و ١٨٥/٥٣. وهو يستند بذلك إلى التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/53/487). والمجلس مدعو إلى النظر في هذا التقرير بالافتتان مع تقرير الأمين العام المعنون "توصيات عن كيفية تناول الأمم المتحدة مسألة الحد من الكوارث الطبيعية بعد انتهاء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/54/136-E/1999/89). ويغطي هذا التقرير السياق (الفرع الأول)؛ والإجراءات المستمرة أو التي بدأت منذ غواياكيل (الفرع الثاني)؛ والاستنتاجات والتوصيات (الفرع الثالث) ومرفقان أعدتهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن البحوث العلمية والتقنية الاستراتيجية (المرفق الأول) ودراسة جدوى لمركز دولي للبحوث (المرفق الثاني). ويُقترح مواصلة التعاون القائم المشترك بين الوكالات من أجل القيام بإجراء متضافر بشأن النينيو، يتم تنسيقه في إطار ترتيبات الخلف للعقد التي ستتخذ الجمعية العامة قراراً بشأنها في دورتها الرابعة والخمسين، ولضمان استمرار تكاملها الوظيفي الكامل مع أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرنامج المناخ.

A/54/50 *

Add.1 و E/1999/100 **

../..

090799 090799 99-18046

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	٦- ١ السياق - أولا
٥	١٥- ٧ الإجراءات المستمرة أو التي اتخذت منذ حلقة غواياكيل - ثانيا
٨	١٦-٢٠ استنتاجات وتوصيات - ثالثا
	<u>المرفقات</u>
١٠ موجة النينيو لعام ١٩٩٧-١٩٩٨: البحوث العلمية والتقنية الاسترجاعية - الأول
١٢ المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور: دراسة جدوى - الثاني

أولا - السياق

١ - استجابة لحدوث ظاهرة النينيو في ١٩٩٧/١٩٩٨، أنشئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقد رحبت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من قرارها ٢٠٠/٥٢ بإنشائها للعمل التعاوني بشأن اتقاء الكوارث الطبيعية المتصلة بظاهرة النينيو والتخفيف من أضرارها والتأهب لها. وقد قدمت فرقة العمل للوكالات الأعضاء والوكالات الشريكة لها خارج منظومة الأمم المتحدة منهاجا لضم جهودها لتحسين تفهم ظاهرة النينيو، ونشر نظم الإنذار المبكر عن موجة عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وتقديم المساعدة التقنية وموارد بناء القدرات للدول الأعضاء المهددة أو المتأثرة بآثار الكوارث المتصلة بالنينيو. وتدل هذه الإجراءات مرة أخرى على القيمة الهائلة للنهج المشتركة ومدى تكامل الجهود العالمية المبذولة للحد من الكوارث، كما يبدو داخل إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٢ - وفي حين أن قوة موجة النينيو غير المسبوقة التي وقعت في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ كانت تشكل تحديا كبيرا للجهات العاملة في مجال الحد من الكوارث، فإنها وفرت أيضا فرصا جديدة للتعاون الدولي، ساعد على زيادة التفهم العلمي لنظام المناخ، والتطورات الجديدة التي حدثت في تكنولوجيا الأرصاد المناخية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وكما ذكر مؤخرا في تقرير إحدى المؤسسات الحكومية في مجال البحوث المناخية في نصف الكرة الغربي الرئيسية وهي الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة "أول مرة، كانت البلدان المتأثرة حول العالم، تدرك الآثار المناخية المرتبطة بالنينيو، وتستطيع التأهب لها"^(١). وهذا يبين جيدا الفكرة المتنامية لثقافة المنع التي كان يطلب من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية أن يشجعها. والحق، أن الوكالات الأعضاء قامت، كجزء من إسهامها في فرقة العمل المعنية بالنينيو التابعة للأمم المتحدة وفي إطار العقد الدولي، بتكثيف برامجها الجارية بشأن ظاهرة النينيو، أو شرعت في برامج جديدة.

٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢، وبدعم سخي من حكومة إكوادور، عٌقدت أول حلقة دراسية حكومية دولية عن موجة النينيو في ١٩٩٧/١٩٩٨ غواياكيل بإكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد وفرت هذه الحلقة الدراسية تفاعلا موضوعيا بين الجهات العلمية والتكنولوجية وبين شركائها التنفيذيين في اتقاء الكوارث، وإدارة الكوارث البشرية، والتنمية التنفيذية، بما فيها تقديم الدعم لبناء القدرات المحلية. ولدى تقييمه لفعالية اتقاء الكوارث على أساس معلومات الإنذار المبكر في المراحل المختلفة لموجة النينيو، توصلت الحلقة الدراسية إلى توافق للآراء بضرورة وجود نظام رصد جوي وأوقيانوغرافي أكثر اكتمالا بغية تحسين توقعات النينيو ودقة التنبؤات الجوية. كما كان هناك اتفاق أيضا بشأن الحاجة إلى تعميم المعلومات المنشورة، على سبيل المثال، تقديم بيانات موضوعية لتلبية الاحتياجات الماسة للمجتمعات التي ستتأثر به.

٤ - وقد تضمن إعلان غواياكيل، الذي اعتمد في الجلسة الختامية للحلقة الدراسية على أساس مداولاته بشأن الاستجابة الدولية لموجة النينو في ١٩٩٧-١٩٩٨، عددا من التوصيات للمضي قدما. وفي أعقاب الاقتراح الذي قدمته حكومة إكوادور، دعا الإعلان الأمم المتحدة إلى تقييم جدوى إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينو في غواياكيل، في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينو، وأن تقدم تقريرا عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، عن طريق دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٩.

٥ - وبينت التجربة مع موجة النينو في ١٩٩٧/١٩٩٨، التي عرضت في الدورات المتعلقة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي، والعناصر البرنامجية الأخرى لحلقة غواياكيل الدراسية مرة أخرى الآثار المدمرة الممكنة لتقلبات الطقس المتعلقة بالنينو على جهود التنمية المستدامة للبلدان النامية، حيث تقع معظم هذه الآثار. وكما يدل تحليل قامت به شركة ميونخ لإعادة التأمين، فإن الخسائر الاقتصادية التي أصابت البلدان الأربعة التي أصيبت بأفدح الأضرار تتراوح بين ١,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في السلفادور و ١١,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في إكوادور. وقد قامت المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة الحكومات المتأثرة في أعمالها الرامية إلى إعادة البناء والإصلاح. وقد سلم إعلان غواياكيل بالطابع الملح للإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرة البرامج الحكومية والحكومية الدولية القائمة لمساعدتها على تحقيق أهداف القرار ٢٠٠/٥٢. وقد تم إبراز الميادين الرئيسية التالية بصفة خاصة: رصد المناخ؛ وتحسين التنبؤات؛ والإنذار المبكر؛ وتدقيق معلومات موجهة لقطاعات محددة؛ وبناء القدرات. والتقرير الكامل عن الحلقة الدراسية في غواياكيل متوفر لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦ - وقد قدم الأمين العام تقريرا عن التقدم المحرز في التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينو (A/53/487)، إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، كما طلب في قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢. وفي حين أعربت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن قلقها للآثار الواسعة النطاق والمدمرة للتقلبات الجنوبية للنينو في معظم مناطق العالم، فقد لاحظت التقدم المحرز في تحسن التفهم العلمي لهذه الظاهرة وأيدت التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي وقت لاحق، اعتمدت الجمعية القرار ١٨٥/٥٣ بشأن التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينو، وقد طلب هذا القرار، في جملة أمور، التنفيذ المتواصل والكامل للقرار ٢٠٠/٥٢. وقررت أيضا، في جملة أمور، النظر في ظاهرة النينيا في إطار هذا التنفيذ^(٩). ومن قبيل التطبيق الجزئي للفقرة ٥ من منطوق القرار ١٨٥/٥٣، قدم التقرير الموجز عن الحلقة الدراسية الحكومية الدولية في غواياكيل الذي يضم النص الكامل للإعلان إلى الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة (نيويورك ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩) بصفته ورقة معلومات أساسية رقم ١٠ (انظر أيضا الفرع الثاني أدناه).

ثانيا - الإجراءات المستمرة أو التي اتخذت منذ حلقة
غواياكيل الدراسية

٧ - لقد تم بصورة كبيرة تكثيف النشاط الدولي الرامي إلى تحسين الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالنيونيو، منذ أن قررت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في قرارها ٢٠٠/٥٢ تكثيف التعاون المشترك بين الوكالات، والتشجيع على إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الموضوع على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي غضون الوقت القصير منذ انعقاد الحلقة الدراسية الحكومية الدولية في غواياكيل والمناقشات التي جرت في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بشأن النيونيو، أعلن عدد من المبادرات الجديدة وتم توسيع نطاق بعضها الموجود بالفعل في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ومع أن هذه المشروعات ستسهم في نهاية المطاف في التنفيذ الكامل للقرارين ٢٠٠/٥٢ و ١٨٥/٥٣، إلا أنه لن يكون من الممكن إجراء تقييم نهائي لها إلا بعد توفر وقت أكثر لتأمين الترتيبات والموارد المؤسسية اللازمة للقيام بالمهام التي ينبغي الاضطلاع بها.

٨ - وكمثال على ذلك، في متابعة سابقة لقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢، وافقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على القيام بدور ريادي بالنسبة للأدوار العلمية والتكنولوجية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو، وبصفة خاصة بالنسبة لفهم ظاهرة النيونيو ومراقبتها والتنبؤ بها، وما يتصل بها من آثار أرسادية وهيدرولوجية. ووفقا لذلك، قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اقتراحا بإجراء تأمل علمي وتقني لموجة التقلبات الجنوبية للنيونيو في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى الجلسة الثانية للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرنامج المناخ، المعقودة في جنيف يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بصفته تدخلا في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو التابعة للأمم المتحدة. وبعد موافقة اللجنة، شرعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الدراسة التأملية، التي تستند بصورة رئيسية إلى معلومات طلبتها من أعضائها بشأن الآثار الوطنية، والقدرات الوطنية لتلبية الاحتياجات، وآراء المؤسسات الوطنية الأخرى. وقد قدم تقرير مرحلي عن هذا العنصر من أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، إلى المؤتمر الثالث عشر للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعقود في جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ (للاطلاع على موجز، انظر المرفق الأول). ويتوقع أن يكون التقرير الكامل معروضا على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

٩ - ووفقا للدور الريادي الذي تقوم به المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مجال العلم والتكنولوجيا في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو، شرعت في وضع دراسة جدوى للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النيونيو في غواياكيل، كما هو مطلوب في إعلان غواياكيل. وقد بدأت الدراسة بإيضا بعثة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى إكوادور في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأجريت مشاورات مع كبار المسؤولين في الحكومة الذين يمثلون وكالات لقطاعات مختلفة في كيتو وغواياكيل، ومع المنظمات^(٣) والمعاهد^(٤) الدولية ذات الصلة.

١٠ - وقد كانت نتيجة الدراسة إيجابية بمعنى أن المركز المقترح لا يتمتع فقط بالدعم الكامل من قبل حكومة إكوادور والمؤسسات الوطنية والإقليمية التي سوف يتعاون معها، بل إن هذا الدعم قد يأتي أيضا من الدوائر العلمية الدولية المعنية بالمناخ. وسيكون للمركز مهمتان رئيسيتان: تعزيز البحث المتعلق بظاهرة التقلبات الجنوبية للنينيو والاضطلاع به، ووضع النموذج الرياضي الذي يتيح "تطبيق" التنبؤات الجوية العالمية على النطاقين الإقليمي والوطني؛ وتقديم خدمات إرشادية لمجموعة المستعملين لبيانات وتنبؤات التقلبات الجنوبية للنينيو. ويرد تقرير مرحلي مختصر عن دراسة الجدوى في المرفق الثاني أدناه.

١١ - وبالاتزان مع مساندتها لدراسة الجدوى، تعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بصفتها الوكالة المنفذة للدراسة التي يمولها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن التنبؤات بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية لتقلبات النينيو الجنوبية وتحسينها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما الأهداف المحددة لهذا المشروع الذي يستغرق ٢١ شهرا فهي: (أ) تقييم القدرات التنبؤية المؤسسية والتقنية الموجودة في جميع بلدان المنطقة للتوقع بآثار النينيو ومواجهتها؛ (ب) تحديد القطاعات الاقتصادية والفئات السكانية الأضعف على أساس جغرافي بحسب مجموعات البلدان؛ (ج) تحليل القيمة الاقتصادية لنظم الإنذار المبكر المحسنة مقارنة بالحالة القائمة؛ (د) إعداد مقترحات لوضع نظم إنذار مبكر محسنة في بلدان مختارة أو مجموعات من البلدان داخل المناطق دون الإقليمية لأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية، لتحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنينيو. وتواصل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إصدار وتوزيع معلومات مستكملة بانتظام عن انتهاء مرحلة النينيو وبدء مرحلة النينيا، وذلك بالتعاون مع دوائر الأرصاد الوطنية في دولها الأعضاء ومؤسسات الأبحاث المناخية.

١٢ - واتخذت وكالات أخرى مبادرات وفقا لولاياتها، مستندة إلى بعض الاستنتاجات الرئيسية من الحلقة الدراسية في غواياكيل، وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اقتراحا بمشروع لتقييم الكيفية التي يستخدم بها الإنذار المبكر والمعلومات الأخرى المتصلة بالنينيو، على صعيدي القطر والمجتمع المحلي للتخفيف من آثار النينيو خلال موجة ١٩٩٧/١٩٩٨. وسيقوم بالاضطلاع بهذا المشروع المشترك بين الوكالات الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، أفرقة رئيسية في ١٢ بلدا^(٥)، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وجامعة الأمم المتحدة، والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والمركز الوطني لبحوث الغلاف الجوي بالولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تكون النتائج متاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٣ - وكنتيجة لاشتراك منظمة الصحة العالمية في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالنينيو، وبمدخلات من عدد من مراكزها المتعاونة، قامت المنظمة بإعداد قائمة مرجعية عن مخاطر الصحة العامة المرتبطة بظاهرة التقلبات الجنوبية للنينيو. وسوف تكون متاحة قريبا على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، كإسهام في أعمال فرقة العمل.

١٤ - وقد كانت شواغل النينيو المحددة المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية موضوع نقاش في مؤتمرات مختلفة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بما فيها، المؤتمر الدولي للإنذار المبكر للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في بوتسدام، ألمانيا، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والمؤتمر الإقليمي المعقود في بانكوك، تايلند، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، والمؤتمر الإقليمي لأفريقيا الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع العقد الدولي، في نيروبي، كينيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩. وكما أعلن في إعلان غواياكيل، فإن مؤتمرا دوليا آخر عن موجة تقلبات النينيو الجنوبية في ١٩٩٧/١٩٩٨، تستضيفه حكومة بيرو، وسيعقد في ليما في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وسوف يركّز هذا المؤتمر على الترتيبات المؤسسية، ودور صانعي القرارات وتطبيق المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية على أعمال الوقاية المتصلة بالنينيو. وسيقوم مؤتمر آخر، يعتمزم أن يعقد بصورة مؤقتة في لاسيرينا، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بالتحري عن الروابط بين ظاهرة النينيو وعملية التصحر، بدعم من حكومة شيلي، وبمشاركة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

١٥ - وكمزيد من المتابعة لحلقة غواياكيل الدراسية، رحّبت لجنة التنمية المستدامة، في الجزء الخاص بالمحيطات والبحار من تقريرها عن دورتها السابعة، بالاجتماع الحكومي الدولي للخبراء المعقود في غواياكيل، واجتماعي الخبراء اللذين سيعقدان في ليما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وفي لاسيرينا، شيلي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقامت اللجنة أيضا، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) طلبت إلى الأمين العام أن يجمع معلومات عن جميع جوانب أثر تقلبات النينيو الجنوبية عن طريق التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن يُقدم هذه المعلومات إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، بغية الإسهام في وضع استراتيجية متضافرة وشاملة دوليا لتقييم الأضرار التي تسببها هذه التقلبات، واتقائها والتخفيف منها وإصلاحها؛

(ب) قررت النظر في آثار تقلبات النينيو الجنوبية كجزء من دراستها للتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي في دورتها الثامنة؛

(ج) دعت جميع الوكالات الحكومية الدولية المعنية بجوانب المحيطات أن تنظر، في إطار ولاياتها، فيما إذا كانت برامج عملها تتيح المجال لدراسة الأثر المحتمل لزيادة تقلبات المناخ، وأن تستعرض عن طريق ترتيبات التنسيق المختلفة، ما يُحتاج إلى عمله بقدر أكبر لضمان توفّر فهم كاف لتنبؤات الآثار الساحلية والبحرية لظاهرة مثل ظاهرة النينيو.

ثالثاً - استنتاجات وتوصيات

١٦ - لقد أكدت من جديد تجربة موجة النينيو في ١٩٩٨/١٩٩٧ القيمة التنبؤية الكبيرة لمؤشرات النينيو المتجمعة من المنطقة الاستوائية في المحيط الهادئ. بيد أنه، في الوقت نفسه، يلاحظ أن مؤثرات إضافية تنجم عن عمليات في المحيط والغلاف الجوي وتحدث في المحيطين الهندي والأطلسي، تجعل التنبؤات أقل مصداقية بالنسبة لمناطق معينة تقع خارج حوض المحيط الهادئ. ويبدو جلياً أن دقة التنبؤات بالتقلبات الجنوبية للنينيو في المستقبل لهذه المناطق سيعتمد بشدة على إدماج تقلبات المناخ التي تحدث في المحيطين الهندي والأطلسي مع تلك التي تحدث في المحيط الهادئ، استناداً إلى فهم علمي سليم للتفاعل بين الثلاثة في مجملهم. ونظراً للاحتمال القوي جداً بوقوع الضرر، سواء من حيث المعاناة البشرية أو الخسائر الاقتصادية، فإنه ينبغي بذل الجهود لتكثيف و/أو توسيع أعمال رصد نظم تقلبات المناخ في أحواض المحيطات الكبيرة الثلاثة، وزيادة تنمية المهارات القائمة للتنبؤ بالتقلبات الجنوبية للنينيو، استناداً إلى النماذج المحسنة.

١٧ - أما الاستنتاج المناسب الآخر الذي نشأ عن الجهود المبذولة للتخفيف من القلق بشأن موجة النينيو في ١٩٩٨/١٩٩٧ فيتعلق بإتاحة البيانات وفائدتها لصانعي القرارات في هذا الميدان. وإذا ما قورن الأمر بموجات التقلبات الجنوبية للنينيو التي وقعت في الماضي، فإن فيض المعلومات المتاحة والمتوفرة بتكلفة زهيدة لم يسبق لها مثيل، يرجع بصفة رئيسية إلى الاستخدام المتزايد باستمرار للإنترنت والشبكة العالمية. ولكن على الرغم من وجود هذا المصدر الثري من المعلومات، ليس من السهل دائماً تفسيرها من جانب دوائر المستعملين، نظراً لعدم تجهيزها وتكييفها لاحتياجاتها المحددة. أما الدور المحتمل للمراكز الإقليمية للتقلبات الجنوبية للنينيو (مثل مركز غواياكيل المقترح) بشأن هذه المسألة فيمكن أن يكون العمل على تيسير توزيع المعلومات ذات الصلة للمستعملين في بلدان تقع داخل أقاليم متجانسة من حيث المناخ نسبياً، وتشجيع أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات للحد من آثار الكوارث.

١٨ - والإدراك المبكر للقوة غير العادية لموجة النينيو لعام ١٩٩٨/١٩٩٧، والإجراء الذي اتخذ في حينه بشأن مبادرة الجمعية العامة، والمعبر عنها في القرار ٢٠٠/٥٢، قد هيئاً فرصة لم يسبق لها مثيل للاستفادة إلى أبعد حد من الإمكانيات المتاحة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للاتقاء المبكر للكوارث، عن طريق الدعوة، والتوزيع الواسع النطاق للمعلومات، بما في ذلك الإنذار المبكر، والعمل على تقييم فعالية هذه النهج وكذلك مواطن الضعف التي لا تزال تتطلب مزيداً من التطوير. وهذا من شأنه أن يؤكد قيمة التعاون الوثيقة فيما بين الوكالات، أي فيما بين الجهات التي تعمل من أجل الحد من الكوارث على الصعيدين الإقليمي والوطني، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. ولذلك يتعيّن بذل الجهود لضمان توفّر الإمكانيات لاتخاذ إجراءات جيدة التنسيق بعد انتهاء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في نهاية عام ١٩٩٩. وسوف تتم مناقشة هذه المسائل في إطار البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال (للاطلاع على التفاصيل انظر A/54/136-E/1999/89).

١٩ - ولقد بيّنت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو بوضوح القيمة الكبيرة للإجراءات المتضافرة بين الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ونظرائهم من خارج الأمم المتحدة في إطار العقد الدولي للحد من الطوارئ الطبيعية، في مجال الدعوة، وتنسيق الإجراءات، والنشر الواسع النطاق للمعلومات. ويدعو الأمين العام المجلس والجمعية العامة ليس فقط إلى أن يقوموا بضمان وضع ترتيبات مناسبة للخلف لالتقاء الكوارث، بل وأن يضمنوا أيضا استمرار أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو (تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٣ للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابقة، ومن المرجح إعادة تسمية فرقة العمل بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتقلبات الجنوبية للنيونيو) كجزء من هذه الترتيبات.

٢٠ - ومنذ بداية العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، قامت الوكالات الأعضاء فيما يشكّل الآن اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرنامج المناخ (التي أنشئت في عام ١٩٩٧)، بوضع منهاج تقني وعلمي متين لاتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف وغايات العقد الدولي لالتقاء الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ. ونظرا للمخاطر العالمية الكبيرة، وربما المتزايدة، التي تشكلها تقلبات المناخ وعوارضه الشديدة، بما فيها الموجات الناجمة عن التقلبات الجنوبية للنيونيو، فقد بات أمرا حاسما أن تظل الروابط المؤسسية القوية قائمة بين اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرنامج المناخ وبين الجهات العاملة في مجال اتقاء الكوارث على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك في إطار ترتيبات الخلف للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية التي اقترحها الأمين العام (انظر (A/54/136-E/1999/89).

الحواشي

- (١) انظر "An experiment in the application of climate forecasts: NOAA-OGP activities related to the 1997-1998 El Niño event" (NOAA-Office of Global Programs, 1999).
- (٢) في هذا التقرير، ستنعكس الدراسة المشتركة للنيونيو والنيونيا باستخدام مصطلح التقلبات الجنوبية للنيونيو.
- (٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنتها الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية؛ والمجلس الدولي للاتحادات العلمية.
- (٤) معهد البحوث الدولي لتنبؤات المناخ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛ واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ وهيئتها الفرعية للدراسة الإقليمية لظاهرة النينيو، كيتو.
- (٥) إثيوبيا، وإكوادور، وبابوا غينيا الجديدة، وبنما، والصين، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكوبا، وكوستاريكا، وكينيا، وموزامبيق.

المرفق الأول

موجة النينيو لعام ١٩٩٧-١٩٩٨: البحوث
العلمية والتقنية الاسترجاعية*

١ - لقد كان من شأن موجة النينيو العارمة التي وقعت في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ أن وجهت الانتباه الدولي إلى النطاق العالمي للمخاطر التي تسببها العواض المناخية الشديدة، ولا سيما بالنسبة للعالم النامي. وتنتج كل من الخسائر في الأرواح، وتدمير البنى الأساسية، استنفاد احتياطي الغذاء والماء، وتشريد المجتمعات المحلية، وظهور الأمراض عن الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ. ولقد أدرك المجتمع الدولي اتساع نطاق الكوارث الطبيعية المرتبطة بموجة النينيو وتوزيعها على نطاق عالمي، مما أسفر عن الاعتقاد بأنه ينبغي اتخاذ التدابير للتخفيف من حدة الآثار السلبية للعواض المناخية الشديدة كما ورد في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠/٥٢ و ١٨٥/٥٣.

٢ - وقامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدور ريادي في تنسيق المعلومات العلمية والتقنية بشأن موجة النينيو في ١٩٩٧/١٩٩٨، وخاصة أنها قامت، خلال فترة الموجة، بإعداد سلسلة من المنشورات تسمى "معلومات مستكملة عن النينيو"، وتقدم معلومات عن الحالة الراهنة؛ وقد تم إصدارها لصالح الدوائر الوطنية للأرصاد والهيدولوجيا، وجرى إتاحتها لوسائط الإعلام والوكالات الدولية.

٣ - وفيما بعد قامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، والمجلس الدولي للعلوم بتنظيم البرنامج العلمي للتقييم العالمي الأول لأعراض موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ الذي عقد في غواياكيل، بالإكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد عُقد التقييم العالمي الأول (الحلقة الدراسية الدولية المعنية بموجة النينيو في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨: تقييم وتوقعات) بالاشتراك مع حكومة إكوادور، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو، واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ.

٤ - والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على وشك إنجاز الاستعراض العلمي، الذي سينشر بعنوان "موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨: البحوث العلمية والتقنية الاسترجاعية" بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، كإسهام منها في فرقة العمل المشتركة بين

* من إعداد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الوكالات والمعنية بالنيونيو لإقامة قاعدة علمية وتقنية سليمة لوضع استراتيجيات جديدة للتخفيف من حدة الآثار السلبية للعوارض المناخية الشديدة.

٥ - وتستمد مادة هذه البحوث الاسترجاعية من البيانات التي قُدمت في اجتماع التقييم العالمي الأول في غواياكيل، والدراسات والبحوث العلمية الوطنية. وتشمل البحوث الاسترجاعية المذكورة ثلاثة أجزاء هي:

(أ) الجزء الأول - تقلبات نظام المناخ: يستعرض المعارف والعمليات ذات الصلة بنظام المناخ، بما في ذلك الرياح الموسمية الآسيوية وظاهرة النينيو، ويقدم وصفاً للتقلبات الجنوبية للنينيو كنتيجة للنظام المزدوج للمحيطات - الغلاف الجوي؛

(ب) الجزء الثاني - موجة النينيو للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨: يستعرض تطور ونشوء موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، والأنماط العالمية للعوارض المناخية الشديدة؛ ويدرس كثيراً من العوارض المناخية الإقليمية الشاذة، ويقدم معلومات عن مدى آثارها وخسائرها البشرية؛

(ج) الجزء الثالث - العمل مستقبلاً: يدرس كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا، في مساندةهما للمعلومات المتعلقة بالمناخ ودوائر التنبؤ به في تأهب المجتمع المحلي، والإنذار المبكر، وإدارة المخاطر المناخية في المجتمع، ولا سيما عن طريق إدماج العلم والتكنولوجيا في خطط وسياسات التخفيف من الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة.

المرفق الثاني

المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور: دراسة جدوى*

١ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠، بشأن التعاون الدولي لتخفيف آثار ظاهرة النينيو، انعقد التقييم العالمي الأول لموجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ في غواياكيل، إكوادور، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد اشتركت في رعاية التقييم العالمي الأول (الحلقة الدراسية الدولية المعنية بموجة النينيو في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨: تقييم وتوقعات)، حكومة الإكوادور، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالنينيو، واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ.

٢ - وقد أسفرت الحلقة الدراسية الدولية عن إعلان غواياكيل، الذي قدمته حكومة الإكوادور إلى الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد دعا إعلان غواياكيل، في جملة أمور، إلى اتخاذ إجراء فوري لتقييم جدوى إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل كما اقترحت حكومة إكوادور، واقترح أن يضطلع بهذا العمل في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو.

٣ - وقد سلّمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، عن طريق أمينها العام، بالحاجة الماسة للقيام بدراسة الجدوى، وقامت بتنظيم بعثة لهذا الغرض في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد شملت البعثة إجراء مشاورات مع معهد البحوث الدولي للتنبؤات المناخية بنيويورك، ومع المعاهد وكبار المسؤولين في كيتو وغواياكيل ومع مؤسسات دولية مختصة أخرى.

٤ - ويقدم تقرير دراسة الجدوى وصفا للأطر العلمية والتنظيمية لهذا المركز ونطاقه والمهام التي سيضطلع بها، وموقع مناسب له، واحتياجاته من الموظفين والمعدات، وترتيب تنظيمي مقترح. كما يُجمل التقرير أيضا الإسهامات المحتملة والمطلوبة من البلدان المضيفة، وحجم وطابع الموارد الخارجية اللازمة. وهي تُقدّر بمبلغ ١,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة على التوالي، وما مجموعه ٢,٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتكاليف الرأسمالية للمعدات (بُنِي أساسية للمحاسبة والمراقبة، وليس للسكن).

٥ - وقد أصبح تقرير دراسة الجدوى متاحا لحكومة إكوادور، وهو حاليا قيد نظرها.

* من إعداد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
